بلا توقف

مشروعات بـ١٨٠ مليارا ً
... حصاد العام الخامس من "بيعة الإنجازات"

شهد العام الخامس من بيعة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز، جولة جديدة من مسيرة الإنجازات، حيث بلغ إجمالي قيمة المشروعات التي شهدتها المملكة خلال العام ٢٠٠٩م، ١٨٠ مليار ريال، وسط توقعات للمراقبين بأن يسجل الاقتصاد السعودي نموا جيدا في ٢٠١٠م. وفي الوقت نفسه، عدّ المراقبون العجز في الموازنة، سواء المحقق في ٢٠٠٩، أو المقدر في ٢٠١٠، لا يعني أبدا أن هناك أزمة، وإنما يعني أن الحكومة اتبعت سياسة توسعية، رغم الأوضاع السائدة في الأسواق العالمية، خاصة ما يتعلق بالبترول والكميات المنتجة منه.

مكتب الأمير الشيخ الدكتور ناصر بن إبراهيم الراشد

مناسبات monasabat

قطاع المقاولات بكل شرائحه سيستفيد من المشاريع الكبرى في المملكة

ويأتي الاستمرار في الإنفاق الذي أدى إلى العجز في الموازنة، دليلا على أن المملكة لديها قرار واضح برفع الإنفاق الحكومي، بسبب الأوضاع الحالية والاحتياجات التنموية للمملكة.

وفسّر المحللون أسباب العجز في موازنة ٢٠٠٩ بأنه يرجع إلى قرارات اتخذت خلال العام، وإنفاق طارئ لبعض الأمور مثل الإعانات المخصصة للمواد الغذائية، وتصحيح أوضاع رواتب بعض الفئات من العاملين في الدولة، ونفقات دفاعية وأمنية.

وفي الوقت الذي صرح فيه وزير المالية السعودي بالقول: "لا أعتقد أن العجز سيستمر على المدى المتوسط، لكن وضعنا في حساباتنا أنه لو استمر على مدى عدة سنوات، فبإمكاننا أن نستمر في تنفيذ المشاريع التنموية حتى لو تحقق العجز المتوقع".

وحول نسب التضخم في المملكة أوضح: "عندما نقارن الأسعار في السعودية بغيرها، نجد أنها في المملكة أفضل من غيرها".

وحول نسب النمو التي حققها الاقتصاد السعودي في العام ٢٠٠٩ قال وزير المالية إن التركيز دائماً يكون على الناتج المحلي غير البترولي، والسبب في ذلك أن قطاع البترول يتأثر بالتطورات الاقتصادية الدولية، ولذلك فتأثيره على الاقتصاد المحلي محدود، مشيراً إلى أن اقتصاد المملكة غير النفطي سجل نمواً بواقع ٣٪.

وقال إن مصادر النمو الذي حققته المملكة هو القطاع الخاص بواقع ٢,٥٤٪، والحكومة ٤٪، وعندما نأخذ المعدل بينهما نجد أنه في حدود ٣٪. معتبراً أن "هذا مستوى ممتاز على الصعيد العالمي، وخاصة في ظل الظروف الراهنة".

وأضاف: "سنستمر في نفس السياسة، وهي التركيز على القطاعات والعناصر التي تعزز الاقتصاد، وبالذات البنية التحتية والعنصر البشري"، مشيراً إلى أن الميزانية القادمة تمثل استمراراً لهذا النهج، وخصوصاً في ما يتعلق بمشاريع البنية التحتية.

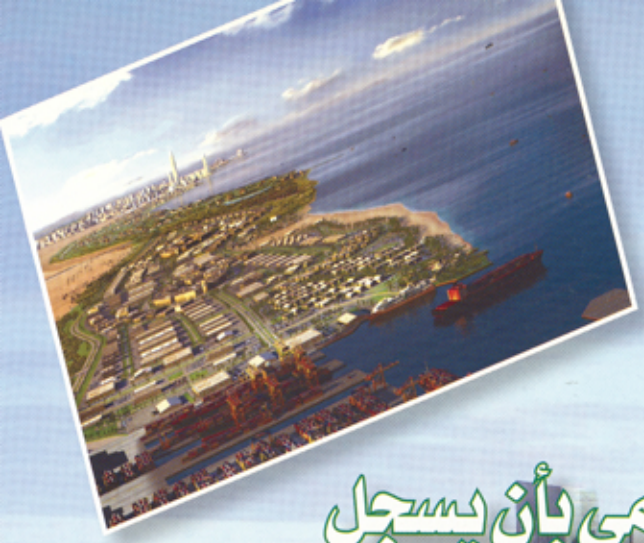

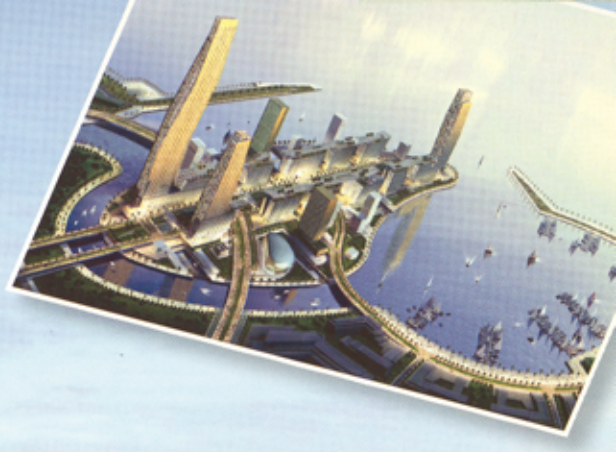

توقعات المراقبين تتنامى بأن يسجل الاقتصاد السعودي نمواً جيداً في ٢٠١٠م

وقال إنه إذا تم تحديث البنية التحتية للاقتصاد، سواء من خلال الطرق أو الموانئ أو المياه أو الكهرباء أو المدن الصناعية، فهذا يعزز النمو.

هذا وسيشهد هذا العام ٢٠١٠ البدء في بناء مدينة رأس الزور، لتكون شقيقة رابعة لثلاث مدن صناعية كبرى في المملكة، مؤكداً أن من شأن ذلك رفع مستويات النمو على المديين الطويل والمتوسط.

أيضاً قطاع المقاولات بكافة شرائحه في المملكة سيستفيد من المشاريع الكبرى التي بدأ إنجازها في المملكة، لذا فالمقاولون سواء كانوا صغاراً أو متوسطين أو كباراً، فجميعهم سيستفيدون من المشاريع، حتى أن لدى الدولة مشاريع تُطرح ولا يتقدم لها أحد لها، لأن المقاولين لديهم أعمال كثيرة.

وقد التزمت حكومة خادم الحرمين الشريفين بالمشاريع السابقة، وأيضا العقود الجديدة استفادت من التحسن في التكاليف وكذلك المنافسة على المشاريع، سواء من القطاع الخاص المحلي أو المستثمرين من دول أخرى، وهذا ساعد على تخفيض التكاليف لتنفيذ المشاريع.

هذا ويتوقع أن يستمر الانخفاض في أسعار المواد الأساسية اللازمة لتنفيذ المشروعات، خصوصاً في ضوء الأوضاع الدولية والركود الدولي في الطلب على المواد الخام.